دور جودة المعلومات المحاسبية المقدمة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في قرارات منح التمويل المصرفي (دراسة ميدانية على المصارف التجارية)

د . عفاف البهلول ميلود الغضبان ـ كلية المحاسبة/ جامعة غريان، ليبيا،
afaf.alghodban@gu.edu.ly

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى التحقق من مدى جودة المعلومات المحاسبية المقدمة من قبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتحقق من دور هذه المعلومات في قرارات منح التمويل المصرفي من وجهة نظر العاملين بالمصارف التجارية. تم استخدام أداة الاستبيان لتجميع البيانات الخاصة بالدراسة، ويتكون مجتمع الدراسة من المديرين ورؤساء الأقسام والعاملين بالمصارف التجارية الليبية الواقعة في مدينة الزاوية، حيث بلغ حجم عينة الدراسة (59) موظفاً. وتم الاعتماد على اختبار (one sample t- test) لاختبار فرضيات الدراسة وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS. وخلصت نتائج الدراسة إلى أنه تتوفر خصائص الجودة المطلوبة في المعلومات المحاسبية المقدمة من قبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما أشارت النتائج إلى أن المعلومات المحاسبية المقدمة من قبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا في قرارات التمويل المصرفي.

الكلمات المفتاحية: جودة المعلومات المحاسبية، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، قرارات منح التمويل المصرفي، المصارف التجارية.

ABSTRACT

This study aimed to identify the extent of the quality of the accounting information that provided by small and medium enterprises, and to identify the role of this information in bank financing decisions, by applying the study on the commercial banks operating in the Al-Zawiya city. The study tool was questionnaire for data collection, and the study sample includes the managers, heads of determents and employees at the commercial banks, and it was about (59) employees. It was using (one sample t- test) analysis and tested the study hypotheses, by SPSS for data analysis. The study concluded that the required

quality characteristics are found in the accounting information of small and medium enterprises, and the study finding indicated that the accounting information, that is provided by small and medium enterprises plays role in the bank financing decisions.

Keywords: Quality of the Accounting Information, Small and Medium Enterprises, Decisions of the Bank Financing and Commercial Banks.

1.المقدمة :

لقد أصبحت المعلومات المحاسبية جزءاً هاماً من عمل الإدارة، ومورداً أساسياً تعتمد عليه في تدعيم قراراتها الإدارية، كما أن المعلومات المحاسبية لها دور كبير وهام في عملية اتخاذ القرارات الإدارية في الشركات، بحيث لا يمكن للإدارة أن تغفل عن هذا الدور الهام، وتزداد الحاجة إلى إنتاج المعلومات باعتبارها وسيلة تستمد أهميتها وضرورتها من مدى إسهامها في عملية اتخاذ القرار، ويعتبر النظام المحاسبي أحد أهم الأنظمة المنتجة للمعلومات التي تسهم في ترشيد ومساندة القرارات الاقتصادية [1]. كما أن نظام المعلومات المحاسبي يعتبر بمثابة وسيلة فعالة لصناع القرار في المنشآت المختلفة ، بحيث يمكنهم هذا النظام من معرفة الوضعية التاريخية والحالية والمستقبلية لمنشاتهم، وذلك لأن نظام المعلومات المحاسبي يعكس الواقع الاقتصادي، فهو وسيلة للترجمة والتعبير عن الأحداث الاقتصادية وذلك عن طريق تقديم وحفظ وتكييف المعلومات المالية بشكل ملائم [2]. ولقد كان للانفتاح العالمي وزيادة قوة المنافسة، وانفتاح الأسواق، واتفاقيات التجارة العالمية دور فعال في دفع جميع المنشآت الاقتصادية إلى الاهتمام بنظم المعلومات المحاسبية أكثر من ذي قبل، وذلك بهدف الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج ومحاولة استخدام أساليب وطرق حديثة لاحتساب التكاليف بهدف تخفيض التكاليف مع المحافظة على الجودة للوصول لميزة التنافس [3].

تُعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة سواء في الدول المتقدمة أو النامية هي الأكثر عدداً والأكثر توظيفا للعمالة والأقل تكلفة في توفير فرص العمل، وصاحبة الدور الأكبر في تلبية احتياجات السكان المحلية من السلع والخدمات بأسعار تتوافق مع قدراتهم الشرائية. والأكثر اعتماداً على الخامات الموجودة في البيئة المحلية والأكثر استخداما للتكنولوجيا المحلية مما يزيد من القيمة المضافة لديها. كما أنها توفر البديل المحلي لكثير من السلع المستوردة. وتعد مصدرا لتوليد الناتج القومي، لدرجة أنها تسهم في بعض الدول الغربية بأكثر من 40% من الناتج القومي [4]. ويشير تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD, 2006) إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل

نسبة (95- 99%) من مجمـوع المشـروعات والشركات في دول منظمة التعـاون والتنمية الاقتصادية، وتوفر الوظائف بنسبة (60-70%) وهي المكان الذي تظهر فيه الابتكارات والمنتجات الجديدة للأسواق (OECD ،2006)، من هنا توجهت جهود مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) International Accounting Standard Board s سنة 2009 إلى إصدار معايير محاسبية عالمية تناسب المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم وهي معايير ذات جودة عالية (مفهومة ويمكن تطبيقها عالميا) معايير الإفصاح المالي الدولي International Financial Reporting Standard (IFRS)[5]. وبالرغم من هذه المزايا الاقتصادية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة إلا إنها تواجه العديد من المعوقات الإدارية والفنية والتمويلية في الدول النامية تتمثل في نقص العمال، ونقص الخبرات الإدارية لأصحاب المشروع، وصعوبة الحصول على التمويل اللازم، ومشكلات الأيدي العاملة المدربة فنياً [6]. وتتنوع مصادر التمويل في اقتصاديات الدول المتقدمة حيث يشمل التمويل بالأسهم، والسندات، والقروض المصرفية، والتمويل بالإستئجار، والإقراض الجزئي، وغيرها، أما في الدول النامية، نتيجة لضعف دور الأسواق المالية وضعف التنوع في الهيكل الائتماني، يقتصر التمويل الخارجي على الائتمان المصرفي والذي تعد المصارف التجارية مصدره الأساسي للمشـروعات الصغيرة والمتوسطة، خاصةً عندما لا تحقق هذه المشروعات أرباحاً كافية يمكن احتجازها واستخدامها في تمويل الفرص الاستثمارية المتاحة، كما أن صدور القانون رقم 46 لسنة 2012 بشأن الصيرفة الإسلامية والقانون رقم 1 لسنة 2013 بشان تحريم التعامل بالفائدة قد يضيف معوقات وصعوبات أخري أمام المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل المصرف [7]، إضافةً إلى ذلك، هناك أمور أخرى قد تزيد من أهمية الائتمان المصرفي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وهي عدم رغبة ملاك هذه المشروعات والذين هم في الغالب عائلات و أصدقـاء في إدخال مساهمين جدد أو عدم القدرة على إدراج شركاتهم بالأسواق المالية [8]. وفي ليبيا يعتمد تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة على التمويل باستخدام وسائل التمويل المقدمة من المصارف التجارية، والمصارف المتخصصة، إضافة إلى صناديق التمويل [9]. وتشير دراسة [10] إلى انخفاض عدد المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في ليبيا مقارنة بإجمالي عدد المشروعات الصناعية. فحسب إحصاءات المنظمة لسنة 1998 بلغت نسبة تلك المشروعات في ليبيا (29.3) %وهي أقل نسبة في الدول العربية. أما من حيث نسبة عدد العاملين في المشروعات الصغرى والمتوسطة الصناعية فتشير نفس الدراسة إلى

أن ليبيا تأتي في المر تبة الثالثة ما قبل الأخيرة بنسبة بلغت (40.3) %. وقد أضافة دراسة [11] أيضا، أن هذا التدني في مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا يرجع إلى عدة أسباب من بينها انخفاض الدعم المالي الحكومي لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كذلك من بين الأسباب الأخرى وراء تدني مستوي مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا هو صعوبة الحصول على التمويل من المؤسسات المالية، يرجع ذلك إلي عدة عوامل تتمثل في: ضعف في عملية التخطيط, عدم الإلمام بجوانب الإدارة المالية لأصحاب تلك المشروعات و العوامل الثقافية, عدم وجود مؤسسات متخصصة في تمويل وضمان التمويل للمشروعات الصغرى والمتوسطة, عدم توفر معلومات مالية عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة الطالبة للتمويل, القيود المفروضة على المصارف في مجال التعامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة [12]. أما من حيث التشريعات المحاسبية سواء في الدول النامية أو المتقدمة فقد جاءت على أساس توجهها للمنشآت كبيرة الحجم وليس للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وقد ساعد هذا الأمر على إهمال هذه المشروعات لتبني نظم معلومات محاسبية تناسب طبيعتها وحجم أعمالها، ويعد عدم تبني المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم لنظم معلومات محاسبية تنظم العمل المحاسبي فيها من أهم الأسباب التي تؤدي إلى فشل تلك المشروعات [13].

وحيث إن المعلومات المحاسبية التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبية هي الأساس الذي يتم الاعتماد عليه في اتخاذ القرارات المختلفة، كما أن تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا تستند إلى الدور المتنامي لهذا النوع من المشروعات في الاقتصاد الوطني، وأن إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني يجعل من البيئة الليبية بيئة مميزة لمثل هذا النوع من الدراسات، الأمر الذي يجعل دراسة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في البيئة الليبية إضافة هامة للمعرفة الحالية في مجال التمويل، لذلك تحاول هذه الدراسة التعرف على الدور الذي يلعبه توفير المعلومات المحاسبية على القرارات اللازمة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا من وجهة نظر المصارف التجارية.

1.1 مشكلة الدراسة :

تعاني المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا من عدة مشاكل تحد من انتشارها وتهدد استمرارها، منها صعوبة الحصول على التمويل من القنوات الرسمية، كذلك المنافسة الخارجية، وصعوبة تسويق منتجاتها، ونقص الخبرة الإدارية والفنية لأصحاب

هذه المشروعات، وضعف الدراسات الفنية .عليه يمكن تلخيص مشكلة البحث في الأسئلة التالية:

- **ما مدى توفر خصائص الجودة في المعلومات المحاسبية التي تقدمها المشروعات الصغيرة والمتوسطة للمصارف التجارية؟**
- **هل المعلومات المحاسبية المقدمة من قبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا في اتخاذ قرارات التمويل المصرفي؟**

4.1 فرضيات الدراسة :

في إطار تساؤلات الدراسة حاولت الباحثة إلى التحقق من صحة الفرضيات التالية:

- **تتوفر خصائص الجودة المطلوبة في المعلومات المحاسبية التي تقدمها المشروعات الصغيرة والمتوسطة للمصارف التجارية.**
- **المعلومات المحاسبية المقدمة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة تلعب دور في اتخاذ قرارات منح التمويل المصرفي.**

2.1 اهداف الدراسة :

تهدف الدراسة الحالية إلى التعريف بمفهوم المعلومات المحاسبية وأهميتها وخصائصها وكذلك مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها وكذلك مفهوم التمويل المصرفي، بالإضافة إلى التعرف على مدى توفر خصائص الجودة في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وكذلك دور تلك المعلومات في اتخاذ قرارات منح التمويل المصرفي لتلك المشروعات.

3.1 أهمية الدراسة :

تأتي أهمية الدراسة من أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، ولكي تحقق تلك المشروعات ذلك الدور لابد لها من الحصول على التمويل اللازم لها، وذلك من خلال تقديم المعلومات المحاسبية ممثلة للأوضاع الاقتصادية، وحيث أن المصارف التجارية تعتبر من أهم المستخدمين الخارجيين للتقارير المالية فإن توفير المعلومات المحاسبية من قبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تتصف بالجودة العالية تعتبر أكثر فائدة وتساعد المصارف في قرارات منح التمويل.

5.1 حدود الدراسة :

- تقتصر الدراسة الحالية على تحديد مدى توفر خصائص الجودة المطلوبة في المعلومات المحاسبية التي توفرها المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودور هذه المعلومات في اتخاذ قرارات منح التمويل المصرفي.
- تقتصر الدراسة على المصارف التجارية الليبية الواقعة في منطقة الزاوية.
- تتحدد الفترة الزمنية الخاصة بالدراسة في العام 2022.

6.1 منهجية الدراسة :

اعتمدت الباحثة في منهجية الدراسة على:

- الجانب النظري: تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال دراسة وتحليل الأدبيات والمراجع والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة.
- الجانب العملي: وذلك من خلال تصميم استمارة استبيان تمثل محاور الدراسة المتعلقة بمدى توفر خصائص المعلومات المحاسبية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ودور هذه المعلومات في قرارات منح التمويل المصرفي لتلك المشروعات، وزعت على الموظفين العاملين بالمصارف التجارية، وقد تم تحليل بياناتها عن طريق البرامج الإحصائية بهدف الوصول إلى نتائج الدراسة وتوصياتها.

2. الدراسات السابقة :

نظرا لأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المجال الاقتصادي والاجتماعي فقد نالت اهتمام الأكاديميين والباحثين من جوانب عديدة ومختلفة وفي بيئات أعمال مختلفة، ومن أهم تلك الدراسات ما يلي:

- دراسة (البحيصي، 2014) درست واقع نظم المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة المتوسطة في فلسطين وقد توصلت الدراسة إلى أن درجة استخدام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات وتسيير العمليات في تلك المشروعات محدودة للغاية، وأن أهم الأسباب وراء عدم تطبيق نظم المعلومات المحاسبية في معظم المشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم في فلسطين هي عدم القدرة على تحمل تكاليف وكذلك عدم الشعور بأهمية نظم المعلومات المحاسبية لهذه المشروعات [14].
- دراسة (البرغثي، 2014) سلطة الضوء على معوقات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في ليبيا ومقترحات عالجها وكشفت النتائج إلى أن المصارف

ترى وجود قصور لدي المشروعات الصغيرة والمتوسطة كعدم القدرة على تقديم ضمانات، وقلة وجود بيانات وسجلات وقوائم مالية ومحاسبية [15].

- دراسة (بور واخرون، 2018) تناولت العوامل المؤثرة على رغبة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تطبيق نظم المعلومات المحاسبية في سوريا وقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود رغبة لدى 61.7 %من تلك المشروعات ترغب في تطبيق نظم معلومات محاسبية متطورة تلبي احتياجات السوق والمشروع في آن واحد في حين 38.3 % ترى أنه لا حاجة لتطبيق نظم المعلومات المحاسبية [16].
- دراسة (محمد، 2019) هدفت إلى التعرف على دور نظم المعلومات المحاسبية في استدامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر وأهم ما توصلت إليه الدراسة هو أنه لا يوجد وعي كافي لأهمية استخدام المعلومات المحاسبية لتحسين أعمالهم واتخاذ القرارات وغالبا ما تفتقر هذه المشروعات إلى نظام للمعلومات محاسبية [17].
- دراسة (العريبي واخرون، 2019) ركزت على مدى توفر مقومات نظم المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة في ليبيا وكشفت الدراسة إلى عدم توفر المكونات المادية لنظم المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة في مدينة أجدابيا، وقد أوصت الدراسة بضرورة قيام الجهات التشريعية في ليبيا بسن القوانين والتشريعات الملزمة والمحفزة باستخدام نظم المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة [18].
- دراسة (Yeboah & Adigbo, 2014) هدفت إلى التحقق عن دور المصارف في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في غانا وكشفت النتائج إلى أن المصارف تلعب دورا في تمويل هذه المشروعات وتعزز من وجودها على الرغم من نقص المعلومات الجيدة التي توفرها تلك المشروعات. كما أوصت الدراسة بضرورة تخفيف القيود من خلال الاعتماد على سياسات مدروسة لتعزيز ثقة المصارف كممول لهذه المشروعات [19].
- دراسة (Aifuwa, 2019) تناولت تأثير المعلومات المحاسبية على قرارات المصارف التجارية المتعلقة بمنح القروض للشركات الصناعية في نيجيريا، وتوصلت الدراسة إلى أن المعلومات المحاسبية التي توفرها الشركات الصناعية تؤثر في قرارات المصارف التجارية المتعلقة بالإقراض [20].

- دراسة (Idewele, 2020) سعت إلى التعرف على أثر المعلومات المحاسبية على قرارات الإقراض المصرفي في ابوجا بنيجيريا، وتوصلت الدراسة إلى أن المعلومات المحاسبية الواردة من المشروعات التي تسعى للحصول على التمويل المصرفي تؤثر بشكل كبير على قرارات منح القروض، بالإضافة إلى وجود معلومات أخرى تؤثر على هذه القرارات، كما اوصت الدراسة بضرورة توظيف محللين ماليين للحصول على التفسير المناسب لتلك المعلومات [21].

مما سبق نلاحظ أن هناك اجماعاً من قبل الباحثين في الدراسات السابقة أعلاه بالأهمية الكبيرة للمعلومات المحاسبية للمعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ قرارات التمويل بالرغم من اختلاف متغيرات دراساتهم ودولهم، وبالتالي فإن الدراسة الحالية أخذت متغيرات مختلفة ومتعددة وعينة مختلفة عما هو عليه في الدراسات السابقة، كذلك تم تطبيق هذه الدراسة في دولة مختلفة وفي فترة زمنية مختلفة.

3. الجانب النظري: في هذا الجزء من الدراسة سيتم عرض بعض المفاهيم الخاصة بالدراسة.

1.3 مفهوم المعلومات المحاسبية

المعلومات المحاسبية هي البيانات التي تمت معالجتها للحصول على مؤشرات ذات معني وتستخدم كأساس في عملية اتخاذ القرارات والتنبؤ بالمستقبل، والمعلومات المحاسبية تكون رقمية، كالقوائم المالية مثل: قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة الأرباح المحتجزة، وقائمة تدفقات الأموال، قائمة التغيرات في المركز المالي، وتقارير الأداء عن التنفيذ الفعلي للموازنات التقديرية والتي توفر معلومات مسترجعة عن الأداء الفعلي للأعمال والأنشطة في المنشاة [22].

2.3 خصائص المعلومات المحاسبية

لا شك أن صنع القرار الجيد يعتمد على معلومات ذات خصائص معينة ملائمة لطبيعة القرار من حيث النوعية والوقت والتكلفة، وأن المعلومات الكاملة تساعد في صنع قرار جيد وبناء عليه فإن المعلومات المتوفرة يجب أن تكون ملائمة من حيث النوعية (الدقة - الشمول - الكمية) والوقت والتكلفة [23]. ومن هنا فإن هدف نظام المعلومات ببساطة هو توفير المعلومات المناسبة لمتخذي القرارات طالما أن المعلومات متاحة ويمكن تحليلها.

3.3 أهمية المعلومات المحاسبية والحاجة اليها

إن عدم توفر المعلومات الصحيحة والكافية والمناسبة من أهم أسباب فشل الكثير من القرارات الإدارية حيث إن سلامة وفعالية القرار الإداري يتوقف بالدرجة الأكبر علي جودة وسلامة وكفاية المعلومات التي يبني عليها هذا القرار ويحتاج صناع القرار إلى المعلومات في كل أوجه نشاط الوحدة الاقتصادية وفي كل مجالاتها حيث يطلب صناع القرار على اختلاف مستوياتهم التنظيمية معلومات ذات جودة تساعدهم في اتخاذ القرارات المناسبة [24].

4.3 مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

عرف البنك الدولي (World Bank) المشروعات الصغيرة بأنها المشروعات التي يعمل بها أقل من 50 موظفاً وإجمالي أصولها ومبيعاتها السنوية لا يتعدى 3 ملايين دولار، اما المشروعات المتوسطة بأنها المشروعات التي لا يتجاوز عدد موظفيها 50 موظفاً وإجمالي أصولها ومبيعاتها السنوية لا يتعدى 15 مليون دولار، كما عرفت منظمة التمويل الدولية (IFC) المشروعات الصغيرة بأنها المشروعات التي يعمل بها (10- 50) موظفاً وإجمالي أصولها ومبيعاتها السنوية لا يتعدى 3 ملايين دولار ، أما المشروعات المتوسطة بأنها المشروعات التي لا يتجاوز عدد موظفيها (50-249) موظفاً وإجمالي أصولها ومبيعاتها السنوية لا يتعدى 15 مليون دولار [14]. كما أضافت نفس الدراسة أن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) عرفت المشروعات الصغيرة بأنها المشروعات التي يعمل بها (10- 49) موظفاً، أما المشروعات المتوسطة بأنها المشروعات التي لا يتجاوز عدد موظفيها (50-300) موظفاً، أما مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) عرف المشروعات الصغيرة والمتوسطة على أنها المشروعات التي ليس لديها مسؤولية عامة وتنشر البيانات المالية ذات الغرض العام للمستخدمين الخارجيين كالمالكين والدائنين ووكالات التصنيف الائتماني [25]. وتم تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا بناء على القرار رقم (109) لسنة 2006 بشأن إنشاء صندوق التشغيل، حيث عرف المشروعات الصغيرة بأنها المشروعات التي لا يزيد عدد العاملين بها عن25 عنصرا ولا يتجاوز فيها الإقراض لرأس المال التأسيسي الذي يمنح لها عن (2500000) مليونان ونصف مليون دينار كحد أقصى أما المشروعات المتوسطة فهي التي لا يزيد عدد العاملين بها عن 50عنصر ولا تتجاوز فيها قيمة الإفراض لرأس المال التأسيسي الذي يمنح لها عن (5000000) خمسة ماليين دينار كحد أقصى [26].

5.3 خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة :

هناك عدد من الخصائص التي تتميز بها المشروعات الصغيرة والمتوسطة مثل كثافة اليد العاملة بها يساعد على خلق يد عاملة ماهرة و مدربة على فنون الإنتاج البسيط في البلدان التي تفتقر إلى رؤوس أموال لإقامة مصانع ذات كثافة تكنولوجية عالية، كما تتميز بمرونتها وخلوها من التكاليف والتعقيد فتستطيع بسهولة ترك أسواق والدخول في أسواق أخرى، و تستحوذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الأسواق الصغرى والتي ال تثير اهتمام المشروعات الكبيرة، مما يجعلها في منأى عن منافسة تلك المشروعات، و سهولة إدارتها، حيث ال تتطلب كوادر إدارية خبيرة، كما أن ادارتها في معظم ، الاحيان تتم من خلال رئيس المشروع ومالكه مباشرة الذي يتدخل في كافة مراحل الإنتاج على جذب المدخرات الصغيرة واستخدامها بشكل فعال [27].

6.3 مفهوم قرار التمويل :

يعتبر قرار التمويل من أهم القرارات الاستراتيجية في المؤسسة، كغيره من القرارات، كقرار الاستثمار، وقرار توزيع الأرباح إن لم نقل أهمها، لأنه على أساسه تتخذ باقي القرارات المالية، يتمثل في عرض الأموال في المؤسسة والذي يتم من خلاله تحديد المزيج الأمثل لمصادر التمويل المختلفة، سواء كانت مملوكة أو مقترضة [28].

7.3 محددات إقراض وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة :

المصارف التجارية تصنف القروض المقدمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على أنها قروض ذات مخاطرة عالية، نظرا للحجم الصغير لتك المشروعات وتأثرها الشديد بتقلبات السوق، ومعدلات فشلها العالية نسبياً، وحداثة عمرها الإنتاجي، والنقص في سجلها الائتماني وانخفاض كفاءتها التنظيمية، والنقص في أنظمتها المحاسبية، كما إن عدم قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على إعداد بيانات مالية وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها و امساك السجلات واعداد قوائم مالية صحيحة، وكذلك النقص في الجهات الراعية والداعمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، يعمل على تعقيد مهمة المصارف ويدفعها إلى اللجوء إلى رفع درجة المخاطرة لديون المشروعات الصغيرة والمتوسطة [29].

4. الإطار العملي للدراسة :

لتحقيق أهداف الدراسة ستُعرض أدوات وإجراءات الدراسة الميدانية، ومجتمع وعينة الدراسة، ونتائج التحليل الإحصائي واختبار فرضيات الدراسة.

1.4 أدوات وإجراءات الدراسة الميدانية: تعتمد الدراسة في جمع البيانات على أسلوب الدراسة الميدانية، وتم الاعتماد على الدراسات السابقة (دراسة البرغثي،2014 ودراسة البحيصي، 2014) في تطوير استبانة هذه الدراسة وتتكون الاستبانة من جزئين:

الجزء الأول: يتضمن هذا الجزء البنود التي تقيس بعضاً من المعلومات الديموغرافية والعامة للمشاركين في هذه الدراسة مثل البيانات الشخصية كالمؤهل العلمي وسنوات الخبرة والمركز الوظيفي واسم المصرف.

الجزء الثاني: يتضمن أسئلة متعلقة بالفرضيات، ويتكون المحور الأول: ويشمل على (9) فقرات، ويقيس الفرضية الأولى، أما المحور الثاني ويشمل على (10) فقرات، ويقيس الفرضية الثانية. وقد كانت الإجابات على أسئلة الدراسة وفق مقياس ليكرت الخماسي، كما هو موضح بالجدول التالي:

الجدول (1) درجات مقياس ليكرت

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	لا اوافق	لا أوافق بشدة
درجة الموافقة	5	4	3	2	1

2.4 مجتمع وعينة الدراسة: عينة الدراسة هي عينة عشوائية من مجتمع الدراسة والذي يتمثل في الموظفين العاملين بالمصارف التجارية في ليبيا، ونظراً لكبر حجم مجتمع الدراسة وصعوبة التواصل مع هذه الفئات، فقد اقتصرت الدراسة على عينة مختارة من الموظفين العاملين في مدينة الزاوية. وقد تم توزيع عدد (70) استبانة على عينة عشوائية من مجتمع الدراسة، ورجع منها (64) استبانة، تم استبعاد (5) استبانات لعدم صلاحيتها للتحليل، وعليه يكون عدد الاستبانات المستخدمة في التحليل (59) استبانة، والتي تمثل ما نسبته (84.3 %) من الردود وتعد هذه النسبة كافية لتمثيل مجتمع الدراسة، بحيث يمكن الاعتماد على النتائج التي تم الحصول عليها لاختبار فرضيات الدراسة.

3.4 صدق وثبات أداة الدراسة (الاستبانة)

1.3.4 صدق الاستبانة Validity: الصدق هو مدى استطاعة أداة الدراسة أو إجراءات القياس، قياس ما هو مطلوب لقياسه، أي أنه إذا تمكنت أداة جمع البيانات من قياس الغرض الذي صممت من أجله، فإنها بذلك تكون صادقة، ويتم التأكد من صدق الاستبانة بطريقتين:

أ) صدق المحتوى (الصدق الظاهري): قامت الباحثة بمراجعة أهم الدراسات والبحوث ذات العلاقة والتي من خلالها تم التوصل إلى تصميم المسودة الأولى للاستبانة، وتمّ التأكّد من صدق المحتوى بعرض الاستبانة وتحكيمها علمياً من قبل مجموعة من

المتخصصين في مجال المحاسبة والمراجعة والمهتمين بمناهج البحث العلمي، وكذلك خبير ومتخصص في مجال الإحصاء التطبيقي، وقد تم الأخذ بالملاحظات التي توافقت عليها الآراء، ومن ثَمَّ تَمَّ إخراج استبانة الدراسة في صورتها النهائية بعد إجراء التعديلات اللازمة.

ب) صدق التجانس (الاتساق الداخلي): صدق التجانس (الاتساق الداخلي) هو مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد تم حساب الاتساق الداخلي للاستبانة من خلال حساب معاملات الارتباط (معامل ارتباط بيرسونPearson Correlation) بين الدرجة الكلية لكل محور من محاور الدراسة والدرجة الكلية للاستبانة، ويبين الجدول (2) أن معاملات الارتباط لكل محور من محاور الاستبانة عند مستوى معنوية (0.05).

جدول (2): معامل الارتباط بين الدرجة الكلية لكل محور من محاور الدراسة

ت	المتغير	عدد الفقرات	معامل ارتباط بيرسون	الدلالة الاحصائية
1	مدى توفر خصائص الجودة المطلوبة في المعلومات المحاسبية المقدمة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة للمصارف التجارية	9	0.772	*0.030
2	دور المعلومات المحاسبية المقدمة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في قرارات منح التمويل المصرفي	10	0.843	*0.001

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05

2.3.4 ثبات الاستبانة: ثبات الاستبانة يعني التأكد من ان الإجابة ستكون واحدة تقريباً لو تكرر تطبيقها على الأشخاص نفسهم في وقت آخر، ولأجل اختبار ثبات أداة الدراسة وإمكانية الاعتماد عليها في اختبار الفرضيات وتحقيق أهداف الدراسة فقد تم استخدام كرونباخ الفا(Cronbach s Alpha) ، ومعامل ثبات جثمان للتجزئة النصفية.

أ) **معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's alpha Coefficient):** وقد تم احتساب معامل كرونباخ ألفا لمتغيرات الدراسة، والتي يوضحها الجدول (3):

جدول (3): معاملات كرونباخ ألفا لمحاور الدراسة

ت	المتغير	عدد الفقرات	معامل الثبات
1	مدى توفر خصائص الجودة المطلوبة في المعلومات المحاسبية المقدمة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة للمصارف التجارية	9	0.751
2	دور المعلومات المحاسبية المقدمة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في قرارات منح التمويل المصرفي	10	0.863
	اجمالي الفقرات معاً	19	0.837

يتضح من الجدول (3) ان جميع معاملات كرونباخ ألفا لكل محور من محاور الدراسة، ولإجمالي محاور قائمة الاستبانة أكبر من (0.70)، وهذا يدل على مستوى عالي من ثبات أداة الدراسة، مما يعني إمكانية اعتماد النتائج والإطمئنان إلى مصداقيتها لتحقيق أهداف الدراسة.

ب)التجزئة النصفية (Split Half): تعتمد طريقة التجزئة النصفية على تجزئة فقرات الاختبار إلى مجموعتين، ومن ثم إيجاد معامل ارتباط بيرسون بين المجموعتين (r2)، وبعد ذلك نقوم بتصحيح معامل الارتباط بأحد الطريقتين:

1. معامل ثبات سبيرمان براون Spearman Brown coefficient
2. معامل ثبات جثمان للتجزئة النصفية Guttman Split-Half Coefficient

كما يتضح من الجدول (4) ان قيمة معامل كرونباخ الفا للمجموعة الاولى 0.814 لعدد 9 فقرات، ومعامل كرونباخ الفا للمجموعة الثانية 0.872 لعدد 10 فقرات، وبالتالي قيمة معامل كرونباخ الفا غير متساوي للمجموعتين، وسنستخدم معامل ثبات جثمان لتصحيح معامل ارتباط بيرسون، من الجدول (4) يتضح ان قيمة معامل ثبات جثمان للتجزئة النصفية يساوي 0.833 وهذه القيمة عالية ومقبولة في العرف الإحصائي.

جدول (4): يبين معامل ثبات التجزئة النصفية

معامل الفا كرونباخ	Part 1	Value	.814
		N of Items	9
	Part 2	Value	.872
		N of Items	10
	Total N of Items		19
معامل ثبات جثمان			. 833

بـالنظر للمعـاملات السـابقة، يتبـين أن جميـع قـيم الاختبـار مرتفعـة وهـي تمثـل مؤشـرات جيـدة ومطمئنـة لأغـراض الدراسـة، ويمكـن الوثـوق بهـا وتـدل علـى ثبـات أداة القيـاس بشـكل جيـد. وبـذلك تكـون الباحثتـان قـد تأكـدتا مـن صـدق وثبـات الاسـتبانة ممـا يجعلهمـا علـى ثقـة تامـة بصـحتها وصـلاحيتها لتحليـل النتـائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

4.4 تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

1.4.4 خصائص عينة الدراسة: يهدف هذا الجزء للتعرف على خصائص عينة الدراسة، وتم تحديد هذه الخصائص في الجدول (5):

جدول (5): توزيع افراد العينة حسب الخصائص الديموغرافية

المتغير	المقياس	العدد	النسبة المئوية %
اسم المصرف	التجاري	9	15.3
	الجمهورية	16	27.1
	الوحدة	10	16.9
	الصحاري	17	28.8
	شمال افريقيا	7	11.9
	المجموع	59	100
المؤهل العلمي	دكتوراه	3	5.1
	ماجستير	4	6.8
	بكالوريوس	36	61
	دبلوم عالي	11	18.6
	اخرى	5	8.5
	المجموع	59	100
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	12	20.3
	من 5- اقل من 10 سنوات	15	25.5
	من 10- اقل من 15سنة	22	37.3
	أكثر من 15 سنة	10	16.9
	المجموع	59	100
المركز الوظيفي	مدير إدارة	3	5.1
	رئيس قسم	6	10.2
	موظف	50	84.7
	المجموع	59	100

ـ فيما يتعلق باسم المصرف: يوضح الجدول (5) تصنيف المشاركين في الدراسة حسب كل مصرف حيث شارك في الدراسة (59) موظفاً، فكان العدد الأكبر في مصرف

الصحاري (17) موظفا، يليه مصرف الجمهورية (16) موظفاً، ثم المصرف الوحدة (10) موظفين، ثم مصرف التجاري (9) موظفين، وأخيرا مصرف شمال أفريقيا (7) موظفين.

ـ وبالنسبة للمؤهل العلمي: يوضح الجدول (5) تصنيف المشاركين في الدراسة حسب المؤهل العلمي، حيث شارك في الدراسة (36) موظفاً يحملون البكالوريوس وهو ما يشكل (61%) وهي النسبة الأكبر من المشاركين، وأن (11) موظفاُ من حملة الدبلوم العالي وهو ما يشكل (18.6%)، وأن (5) موظفين من المشاركين يحملون مؤهلات اخرى ويشكل ما نسبته (8.5%)، وأن (4) من الموظفين يحملون ماجستير وهو ما يشكل نسبة (6.8%)، وان (3) موظفين يحملون دكتوراه ويشكل ما نسبته (5.1%) وهذا يقدم انطباعا بملائمة أسئلة الاستبيان للمشاركين وكذلك موضوعية إجاباتهم عليها.

ــ أما سنوات الخبرة: يوضح الجدول (5) أن عدد (22) موظفاُ من المشاركين وهو ما يشكل (37.3%) لديهم خبرة (من 10 إلى اقل من 15 سنة) وهي النسبة الاكبر، وأن (15) موظفاً وهو ما يشكل (25.5%) لديهم خبرة (من 5 إلى أقل من 10 سنوات)، وأن (12) موظفين لديهم خبرة (أقل من 5 سنوات) وهو ما يشكل (20.3%)، وأن (10) موظفين وهو ما يشكل (16.9%) لديهم خبرة (أكثر من 15 سنة)، وهذه المؤشرات جيده تعكس تفهم المشاركين لموضوع الدراسة وتقديم معلومات تساهم في تحقيق اهدافها.

ـــ اما بخصوص المركز الوظيفي: يوضح الجدول (5) أن عدد (50) من المشاركين يشغل مركز موظفاً مالياُ وهو ما يشكل (84.7%) وهي النسبة الاكبر، وأن عدد (6) من المشاركين يشغلون مركز رؤساء اقسام وهو ما يشكل (10.2 %،) وان عدد (3) من المشاركين يشغلون مركز مديري إدارة أقسام وهو ما يشكل (5.1 %)، وهذه المؤشرات جيده وتقدم معلومات تسهم في تحقيق أهداف الدراسة.

2.4.4 تحليل بيانات الدراسة الميدانية :

تم استخدام الوسط الحسابي، والانحراف المعياري ، والدلالة الإحصائية، وتم استخدام اختبار T للعينة الواحدة One Sample T-Test، وذلك لاختبار فقرات كل محاور الاستبانة، ومعرفة معنوية (دلالة) آراء المشاركين في الدراسة على محتوى كل فقرة، وتكون الفقرة إيجابية بمعنى أن المشتركين موافقين على محتواها إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية للفقرة أصغر من مستوى المعنوية (0.05) والمتوسط الحسابي المرجح للفقرة أكبر من (2.5)، وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن المشاركين غير موافقين على محتواها إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية للفقرة أصغر من مستوى المعنوية

(0.05) والمتوسط الحسابي المرجح للفقرة أصغر من (2.5)، وتكون الآراء محايدة إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أكبر من مستوى المعنوية 0.05، وهذا ينطبق على جميع الفقرات في استبانة الدراسة.

المحور الأول ـــــ مدى توفر خصائص الجودة المطلوبة في المعلومات المحاسبية المقدمة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة للمصارف التجارية :

تم دراسة فقرات هذا المحور كلاً على حدة، حيث يتبين من الجدول (6) ما يلي:

جدول رقم (6): المتوسط المرجح والانحراف المعياري ونتائج اختبار T للمحور الاول

ت	العبارة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءه الاختبار T	الدلالة الإحصائية	الاتجاه السائد	الأهمية النسبية %
1	المعلومات المحاسبية التي توفرها المشروعات الصغيرة والمتوسطة للحصول على التمويل المصرفي تتميز بأنها ذات قدرة تنبؤية للمستقبل.	2.40	1.990	8.231	* 0.000	غير موافق	48
2	تتميز المعلومات المحاسبية التي توفرها المشروعات الصغيرة والمتوسطة للحصول على التمويل المصرفي بدرجة من الدقة.	2.43	0.838	10.054	* 0.003	غير موافق	48.8
3	المشروعات الصغيرة والمتوسطة للحصول على التمويل المصرفي توفر معلومات محاسبية تتميز بالموضوعية.	2.56	1. 269	9.747	* 0.010	موافق	51.2
4	تتميز المعلومات المحاسبية التي تقدمها المشروعات الصغيرة والمتوسطة للحصول على التمويل المصرفي بدرجة من الثقة.	3.07	0.965	9.820	* 0.015	موافق	61.4
5	تتميز المعلومات المحاسبية التي تقدمها المشروعات الصغيرة والمتوسطة للحصول على التمويل المصرفي بدرجة من الملائمة.	2.69	0.644	11.092	* 0.001	موافق	53.8

ت	العبارة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءه الاختبار T	الدلالة الإحصائية	الاتجاه السائد	الأهمية النسبية %
6	تتميز المعلومات المحاسبية التي تقدمها المشروعات الصغيرة والمتوسطة للحصول على منح التمويل المصرفي بالمصداقية.	3.16	0.945	7.846	* 0.000	موافق	63.2
7	المعلومات المحاسبية التي توفرها المشروعات الصغيرة والمتوسطة للحصول على التمويل المصرفي تتميز بأنها قابلة للقياس.	2.93	1.832	10.735	* 0.005	موافق	58.6
8	المعلومات المحاسبية التي توفرها المشروعات الصغيرة والمتوسطة للحصول على التمويل المصرفي تتميز بقابليتها للمقارنة.	2.45	1.753	8.818	* 0.003	غير موافق	49
9	المعلومات المحاسبية التي توفرها المشروعات الصغيرة والمتوسطة للحصول على التمويل المصرفي تتميز بأنها واضحة ومفهومة.	3.41	1.498	9.790	* 0.000	موافق	68.2

* دال إحصائيا عند مستوى المعنوية 0.05

يتضح من الجدول (6) ما يلي:

1. أن المتوسطات الحسابية لموافقة أفراد العينة على الفقرات المتعلقة بجودة المعلومات المحاسبية المقدمة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة تراوحت بين (2.40- 3.41)، حيث أن الفقرة (9) والتي تنص على (تتميز المعلومات المحاسبية التي تقدمها المشروعات الصغيرة والمتوسطة للحصول على منح التمويل المصرفي بأنها واضحة ومفهومة)، قد تحصلت على أعلى متوسط مرجح (3.41) وأهمية نسبية (68.2%)، في حين تحصلت الفقرة (1) التي تنص على (المعلومات المحاسبية التي توفرها المشروعات الصغيرة والمتوسطة للحصول على التمويل المصرفي بأنها ذات قدرة تنبؤية للمستقبل) على أدنى متوسط مرجح (2.40) وأهمية نسبية (48%).

2. يبين الجدول ان جميع الفقرات لها دلالة إحصائية (0.000) وأن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أصغر من مستوى المعنوية (0.05).

المحور الثاني ـ دور المعلومات المحاسبية المقدمة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في قرارات منح التمويل المصرفي :

تم دراسة فقرات هذا المحور كلاً على حدة، وتبين من الجدول (7) ما يلي:

جدول رقم (7): المتوسط المرجح والانحراف المعياري ونتائج اختبار T للمحور الثاني

ت	العبارة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءه الاختبار T	الدلالة الإحصائية	الاتجاه السائد	الأهمية النسبية %
1	المعلومات المتعلقة بالمؤشرات والنسب المالية تساعد في تقييم السيولة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وهذا يلعب دور في قرار منح التمويل المصرفي	2.45	1.543	7.302	* 0.000	غير موافق	49
2	توفير معلومات عن رأس مال ملائم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة عامل مشجع وله دور في قرار منح التمويل المصرفي	3.31	0.697	5.511	* 0.010	موافق	66.2
3	يستخدم المصرف المعلومات المحاسبية الكمية والوصفية المقدمة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة عند اتخاذ قرار منح التمويل والاقراض.	2.95	0.741	5.720	* 0.003	موافق	59
4	المعلومات المقدمة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة تساعد في تحليل القدرة الايرادية وتحقيق الأرباح وهذا يلعب دور في قرار منح التمويل المصرفي	2.99	1.078	8.034	* 0.000	موافق	59.8

ت	العبارة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءه الاختبار T	الدلالة الإحصائية	الاتجاه السائد	الأهمية النسبية %
5	المعلومات المقدمة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة تساعد على اجراء تحليل الهيكل التمويلي وهذا بدوره يؤثر في قرار منح التمويل المصرفي	3.02	1.951	9.421	* 0.020	موافق	60.4
6	توفير المعلومات المتعلقة بالأصول والموجودات وممتلكات المشروعات الصغيرة والمتوسطة لها دور في قرار منح التمويل المصرفي	3.45	0.691	7.504	* 0.000	موافق	69
7	المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة تلعب دور في قرار منح التمويل المصرفي	3.11	0. 998	8.480	* 0.030	موافق	62.2
8	المعلومات المتعلقة بالديون والالتزامات الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة لها دور في قرار منح التمويل المصرفي	3.17	0.655	10.21	* 0.001	موافق	63.4
9	المعلومات المحاسبية تحدد حاجة المشروعات الصغيرة والمتوسطة للتمويل اللازم لها	2.39	1.792	7.390	* 0.000	غير موافق	47.8
10	المعلومات المحاسبية لها دور في تقييم السياسات المالية التي تتبعها المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتوضح مقدرتها على الوفاء بالتزاماتها وهذا يؤثر على قرار منح التمويل المصرفي	3.21	0. 842	5.003	* 0.001	موافق	64.2

* دال إحصائيا عند مستوى المعنوية 0.05

يتضح من الجدول (7) ما يلي:

1. أن المتوسطات الحسابية لموافقة أفراد العينة على الفقرات المتعلقة دور المعلومات المحاسبية المقدمة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في قرارات منح التمويل المصرفي تراوحت بين (2.39- 3.45)، حيث تحصلت الفقرة (6) والتي تنص على (توفير المعلومات المتعلقة بالأصول والموجودات وممتلكات المشروعات الصغيرة والمتوسطة لها دور في قرار منح التمويل المصرفي) على أعلى متوسط مرجح (3.45) وأهمية نسبية (69 %)، في حين تحصلت الفقرة (9) التي تنص على (المعلومات المحاسبية تحدد حاجة المشروعات الصغيرة والمتوسطة للتمويل اللازم لها) تحصلت على أدنى متوسط مرجح (2.39) وأهمية نسبية (47.8 %).

2. يبين الجدول ان جميع الفقرات لها دلالة إحصائية (0.000) وأن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أصغر من مستوى المعنوية (0.05).

3.4.4 اختبار الفرضيات :

- الفرضية الأولى ـ تتوفر خصائص الجودة المطلوبة في المعلومات المحاسبية المقدمة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة للمصارف التجارية :

تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة One Sample T-Test، وكانت نتائج اختبار T (قيمة الاختبار والدلالة الإحصائية) موضحه بالجدول (8):

جدول رقم (8): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار T للفرضية الاولى

العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	إحصاءة اختبار T	الدلالة الإحصائية	النتيجة
59	2.789	0.893	9. 356	* 0.001	**قبول الفرضية**

* دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05

يُلاحظ من خلال البيانات الواردة بالجدول (8) أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح (**2.789**) بانحراف معياري مناظر له (**0.893**) وأن قيمة إحصاءه الاختبار T المحسوبة (**9.356**) بدلالة إحصائية (**0.001**) وبما أن هذه القيمة أصغر من مستوى المعنوية (**0.05**) وان قيمة المتوسط الحسابي أكبر من (**2.5**)، كما نلاحظ ان فيمة T المحسوبة (**9.356**) اكبر من قيمة T الجدولية التي تساوي (**1.674**) مما يدل على **قبول الفرضية** ورفض الفرضية الصفرية، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (البحيصي، 2014)، ومن الممكن تفسير ذلك بأن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تسعى لتقديم معلومات محاسبية على درجة من الجودة لتعزيز وضعها الاقتصادي.

وبذلك نصل إلى قبول الفرضية الأولى والتي تنص على ان: تتوفر خصائص الجودة المطلوبة في المعلومات المحاسبية المقدمة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة للمصارف التجارية.

-الفرضية الثانية ـ المعلومات المحاسبية المقدمة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة تلعب دور في قرارات منح التمويل المصرفي :

لاختبار هذه الفرضية، تم استخدم اختبار T للعينة الواحدة One Sample T-Test، وكانت نتائج اختبار T (قيمة الاختبار والدلالة الإحصائية) موضحه بالجدول (9):

جدول رقم (9): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار T للفرضية ا الثانية

العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	إحصاءة اختبار T	الدلالة الإحصائية	النتيجة
59	3.01	1.174	9. 763	* 0.000	**قبول الفرضية**

* دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05

يُلاحظ من خلال البيانات الواردة بالجدول (9) أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح **(3.01)** بانحراف معياري مناظر له **(1.174)**، وان قيمة إحصاءه الاختبار T المحسوبة **(9.763)** بدلالة إحصائية **(0.000)** وبما أن هذه القيمة أصغر من مستوى المعنوية **(0.05)** وان قيمة المتوسط الحسابي أكبر من **(2.5)**، كما نلاحظ ان قيمة T المحسوبة **(9.763)** اكبر من قيمة T الجدولية التي تساوي **(1.674)** مما يدل على **قبول الفرضية** ورفض الفرضية الصفرية، وهذا ما أكدته دراسات (البحيصي، 2014 وعبد الكافي، 2017) ومن الممكن تفسير ذلك بأن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تهدف للحصول على التمويل المصرفي لذلك تقوم بتقديم معلومات محاسبية ذات جودة.

وبذلك نصل إلى قبول الفرضية الثانية والتي تنص على ان: المعلومات المحاسبية المقدمة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة تلعب دور في قرارات منح التمويل المصرفي.

5. النتائج والتوصيات :

1.5 نتائج الدراسة: توصلت الباحثة إلى النتائج التالية:

1. أظهر الجانب النظري من الدراسة أن أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكمن في دورها الفعال في النمو الاقتصادي، حيث إنها تمثل العمود الفقري للاقتصاد القومي

وبخاصة في الدول النامية، كما أنها تسهم في المخرجات وتلبي الأهداف الاجتماعية، وترفع مستوى الإنتاجية، كما أن لها أهمية في توفير فرص العمل.

2. تتوفر خصائص الجودة في المعلومات المحاسبية المقدمة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة للمصارف التجارية عند مستوى معنوية (0.05).

3. يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) للمعلومات المحاسبية المقدمة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في قرارات منح التمويل المصرفي.

2.5 توصيات الدراسة: على ضوء النتائج التي تم التوصل إليها توصي الباحثة بما يلي:

1. توعية أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة بضرورة الاهتمام بتطوير نظم المعلومات المحاسبية من خلال تنظيم ندوات ودورات وورش العمل. اضافةً إلى العمل على إنشاء مراكز للمعلومات بين المصارف والمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتبادل المعلومات وتحديد مدي الجدوى الاقتصادية لهذه المشروعات والتأكد من سالمتها وجدارتها للحصول على التمويل.
2. ضرورة العمل على سن قانون خاص بالمشروعات الصغرى والمتوسطة' يمثل الإطار القانوني الذي ينظم عملها ويوضح علاقاتها مع الأطراف والجهات التي تتعامل معها كالمصارف والجهات الممولة الأخرى.
3. التشجيع على المزيد من الدراسات والبحوث التي تدرس استحداث وتطوير طرق جديدة لتمويل المصارف للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

الهوامش :

1. شبير، أحمد عبد الهادي، (2006)، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية "دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة في فلسطين، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، قسم المحاسبة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
2. فرج الله، محمد موسى، (20011)، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية في ظل ظروف عدم التأكد دراسة تطبيقية على البنوك العاملة بقطاع غزة، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، قسم المحاسبة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
3. بور، محمد كاشاني: خنيفر، حسين: جعفري، سيد محمد باقر: رحيمان، نظام الدين: حمود، مريم، (2018)، العوامل المؤثرة على رغبة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تطبيق نظم المعلومات المحاسبية (دراسة ميدانية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية_ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (40) العدد (6)2018، ص 141-157.
4. البحيصي، عصام محمد، (2014)، واقع نظم المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين: دراسة استطلاعية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية

والإدارية، المجلد الثاني والعشرون، العدد الأول، ص175 -ص195 يناير 2014، ISSN 1726-6807 http://www.iugaza.edu.ps/ar/periodical.

5. عبد الحكيم، صفوان قصي، (2017)، تكييف معايير المحاسبة الدولية لصالح المشروعات صغيرة الحجم والمتوسطة، ندوة علمية، قسم المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
6. البرغثي، ونيـــس حممد امحـــد، (2014)، معوقات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في ليبيا ومقترحات عالجها "دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية، رسالة الماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا.
7. البرغثي، ونيـــس حممد امحـــد، (2014)، مرجع سابق.
8. البرغثي، ونيـــس حممد امحـــد، (2014)، مرجع سابق
9. سويكر، محمد قاسم عبد المجيد، (2020)، الدور المرتقب للتمويل الإسلامي في دعم المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا، المؤتمر الأكاديمي لدراسات الاقتصاد والاعمال، مصراته.
10. سويكر، محمد قاسم عبد المجيد، (2020)، مرجع سابق.
11. سويكر، محمد قاسم عبد المجيد، (2020)، مرجع سابق.
12. سويكر، محمد قاسم عبد المجيد، (2020)، مرجع سابق.
13. البحيصي، عصام محمد، (2014)، مرجع سابق.
14. البحيصي، عصام محمد، (2014)، مرجع سابق.
15. البرغثي، ونيـــس حممد امحـــد، (2014)، مرجع سابق.
16. بور، محمد كاشاني: خنيفر، حسين: جعفري، سيد محمد باقر: رحيمان، نظام الدين: حمود، مريم، (2018)، العوامل المؤثرة على رغبة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تطبيق نظم المعلومات المحاسبية (دراسة ميدانية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية_ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (40) العدد (6)2018، ص 141-157.
17. محمد، كريمة حسن محمد، (2019)، دور نظم المعلومات المحاسبية في استدامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة- دراسة ميدانية، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية قسم المحاسبة والمراجعة، المجلد الثالث، العدد الثالث، سبتمبر 2019، ص 87-118.
18. العريبي، عبد الفتاح عثمان: المقريف، امحمد محمد: الوريدي، عبد الرحمن احمد، (2019)، مدى توفر مقومات نظم المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة في ليبيا: دراسة ميدانية على مدينة أجدابيا، مؤتمر دور ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي، جامعة مصراتة، 21 سبتمبر2019، ص 119-138.
19. Yeboah, J., & Adigbo, E. K. A. E. D. (2014). The Role of Banks in Financing Small and Medium Scale Enterprises in Ghana-A Case Study of Universal Banks in Sekondi-Takoradi. studies, 5.(11)
20. Aifuwa, H. O. (2019). Accounting Information and Lending Decision: Does Sustainability Disclosure Matter? Aifuwa, HO, Saidu, M., Enehizena, OC, & Osazevbaru, A. (2019). Accounting information and lending decision: does sustainability disclosure matter, 61-89.
21. Idewele, I. O. (2020). Impact of Accounting Information on Bank Lending Decisions: A Case Study of First Bank, Bwari Area Council, Abuja. Asian Journal of Economics, Business and Accounting, 1-11.
22. فرج الله، محمد موسى، (20011)، مرجع سابق.

23. شبير، أحمد عبد الهادي، (2006)، مرجع سابق.
24. شبير، أحمد عبد الهادي، (2006)، مرجع سابق.
25. عثمان، نـــــدى عبد الرحمن ملا، (2017)، أثر التزام المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمعايير الدولية في تعظيم قدرتها على التمويل -ميدانية دراسة ميدانية، رسالة الماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا.
26. البرغثي، ونيـــس حممد امحـــد، (2014)، مرجع سابق.
27. سويكر، محمد قاسم عبد المجيد، (2020)، مرجع سابق.
28. عبد الكافي، أشرف سالم والتائب، علي مفتاح، (2017)، أثر معلومات قائمة التدفقات النقدية على فاعلية قرارات منح التمويل المصرفي، دراسة ميدانية للمصارف التجارية الليبية المسجلة في سوق الأوراق المالية-مجلة الجامعة الاسمرية للعلوم الشرعية والإنسانية، المجلد (30) ديسمبر، العدد 30، ص 177-216.
29. البرغثي، ونيـــس حممد امحـــد، (2014)، مرجع سابق.